الأمم المتحدة S/2001/884

مجلس الأمن

Distr.: General
18 September 2001
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أشير إلى فحوى الرسالة التي نددت فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية بنوايا رواندا والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية إقامة دولة انفصالية في المقاطعات الشرقية الخاضعة للاحتلال الرواندي (S/2001/694)، وأن أبلغكم بأن خطة تقسيم جمهورية الكونغو الديمقراطية دخلت مرحلة التنفيذ.

لقد تجرأ المتمردون المزعومون التابعون للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية يوم الأحد ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ على القيام عمليا بتعيين أعضاء فيما يسمونه ''الجمعيات الإقليمية''، التي تهدف إلى إرساء الفيدرالية في الأراضي الكونغولية الخاضعة للاحتلال الرواندي.

وتوجه حكومتي انتباهكم إلى أن التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية أطلق في شهر تموز/يوليه ٢٠٠١ صفة ''الدولة'' على هذه الهياكل، وأعلن عن إرساء الفيدرالية في وقت قريب تطبيقا لقرار ورد في صك تأسيس هذه الحركة المتمردة المزعومة التي تأسست في ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٨.

ومن المؤسف والمؤلم أن نلاحظ أنه ما زال يوجد في التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية بعض المتطرفين والمتصلبين الذين يرتكبون أعمالا إرهابية ضد الشعب الكونغولي الباسل ويديمون احتلال بلدهم بهدف تنفيذ الخطة الجهنمية الرامية إلى إقامة دولة انفصالية في المقاطعات الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد إرادة الشعب الكونغولي الذي توصل إلى تحقيق الوفاق الوطني في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٦٠، وبالتالي يكرسون التقسيم الفعلي لجمهورية الكونغو الديمقراطية لمصلحة رواندا.

إن هذه الخطة غير المعلنة لرواندا والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية تنتهك المبادئ التي قام عليها ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية التي تكرس حرمة الحدود التي خلفها

190901 190901 01-54037 (A)
0154037

الاستعمار، كما أنها تنتهك مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن الأحكام ذات الصلة لجميع قرارات مجلس الأمن التي أعادت جميعها تأكيد سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وجميع دول المنطقة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي.

وهي أيضا تشكل خرقا لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار الموقع في ١٠ تموز/يوليه، و ٣٠ تموز/يوليه، و ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٩ في لوساكا، وللقرارات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المتعلقة بالمفاوضات بين الأطراف الكونغولية، وكذلك لإعلان المبادئ الأساسية الذي وقعته أطراف الاتفاق المشار إليه أعلاه في لوساكا، في ٤ أيار/مايو ٢٠٠١، ولصك الالتزام الذي كرّس العهد الجمهوري الذي وقعه ممثلو الأطراف المشاركة في المفاوضات السياسية التي جرت بين الفرقاء الكونغوليين في غابورون، في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠١.

ونظرا إلى ما تقدم، تكرر حكومتي طلبها إلى مجلس الأمن بتوجيه رسالة شديدة وواضحة ولا لبس فيها إلى رواندا والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية بالعدول عن أي عمل يمكن أن يكرس الانفصال في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو يؤدي إلى تقسيمها.

وبالإضافة إلى ذلك تطلب حكومتي إلى مجلس الأمن أن يساعد رواندا وقادتها وقادة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية على ألا يكونوا العقبة الوحيدة في وجه عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما بالتشجيع على اتخاذ تدابير والمبادرة بذلك، من أجل استعادة العلاقات القائمة على الثقة في منطقة البحيرات الكبرى بكاملها.

وأخيرا، وفيما يتعلق بالإطار العام الرامي إلى عودة السلام الدائم إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، تطلب حكومتي إلى مجلس الأمن أن يضطلع بمسؤولياته كاملة وأن يقوم بما يلي:

١ - يعتمد مجموعة من التدابير لوضع حد للانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ترتكب في المقاطعات الكونغولية الخاضعة للاحتلال؛

٢ - يتخذ فورا جميع التدابير اللازمة لإزالة الطابع العسكري عن مدينة كيسنغاني بموجب القرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ وجميع القرارات السابقة المتعلقة بهذه المسألة الخطيرة.

٣ - يطالب رواندا والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية أن يزيلا الطابع العسكري عن مدينة كيسنغاني وضواحيها عملا بالقرارين ١٣٠٤ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ و ١٣٥٥ (٢٠٠١) المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١؛

٤ - يطبق بصرامة، ضد رواندا والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، التدابير المنصوص عليها في المادتين ٣٩ و ٤٢ من ميثاق الأمم المتحدة، وفي الفقرة ٢٨ من الجزء ألف من القرار ١٣٥٥ (٢٠٠١)، في حال إصرارهما على رفض إزالة الطابع العسكري عن مدينة كيسنغاني خلال مهلة يحددها مجلس الأمن؛

٥ - يؤيد بقوة عملية للحوار بين الأطراف الكونغولية تكون ذات طابع مفتوح وتمثيلي وشامل، بمنأى عن أي تدخل خارجي؛

٦ - يتابع النداء الذي أطلقته اللجنة السياسية لتنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار في اجتماعها الثاني عشر الذي عقدته في كيغالي (جمهورية رواندا) من أجل إنجاز المرحلة الثانية من انتشار بعثة منظمة الأمم المتحدة في الكونغو، والشروع في المرحلة الثالثة المتعلقة بنزع سلاح المجموعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها وإعادتها إلى الوطن وإعادة توطينها، فضلا عن الانسحاب المنظم والنهائي لجميع القوات الأجنبية من إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

٧ - يأخذ في الاعتبار، عند الإعداد والتخطيط للمرحلة الثالثة من انتشار بعثة منظمة الأمم المتحدة في الكونغو، ضرورة كفالة الاستقرار والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد إتمام انسحاب القوات الأجنبية.

وأرجو منكم التكرم بتعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إليكا أتوكي

السفير

الممثل الدائم